الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيهما اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد تستدعى صرف الاسناد اليه في
ثانيه اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين
وبعد تحققهما لا تتوقف على شي اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء
قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظاهر
وكلامه ههنا في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بواسطة
عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير
والى المبتداء بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم
اما استلزام كلامه التناقض واما افضاؤه القول بالاسانيد الثلاثة لان قوله صرفه
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا اذا كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فهذا تناقض لانه
جعل فيما سبق اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلاثه
وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق
القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله
في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو
الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله
فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة
بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية
اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك
ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة
الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه
تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قليلا الجدوى وهو ان الاسناد

على ضربين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى
اى بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى الضمير نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة
الثانية اى بواسطة شي كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا
فقوله صرفه المبتداء الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء
ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعنى الاسناد في الدرجة الثانية مما
يقتضيه الفاعل فح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم
لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلاثة وانه ان اراد بالاسناد
الذي يقتضيه المبتداء اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد
من بيان كيفية تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير كما نشير اليه قوله ثم اذا كان متضمنا
لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم
المقصود بزيادة لفظة القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
ومن العجب انه لم يقدح في شي من كلام الشارح ولم ينبه لما فيه من الغلط و
لم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذه المقال ولم يرع ولا طيف خيال ثم بالغ في
التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا عما جرى عليه وانا اقول في
كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند
جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو
زيد علم يفيد التجدد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا
لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادته التجدد والثبوت معا باعتبار الاسناد
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة الاولى الخ
كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى
المبتداء كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه ذلك المبتداء الى نفسه
على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)